ولا بهائم لكتابه وكذا المعقل عندنا وس لبعد ثاوس النطوكا لاخرج الخمسة كما
لرجوعه رواه الطحاوي عمل كا لتعين نفر عمل باشارته الثاني الاختيار لقوله صلعم
انما البيع ما كان عن تراض وسمع الا ان تكرهه حاكم اذ هو يجبر مسئلة ومصح بيع
المضطر ولو غبن فاحشا ومنه المضارة اذ ليس بمكره على نفس البيع بل على عوض ر ص
وفاسي الفساد هو في حكم المكره لما آتي اليه ي ان لم يجد سواه وغبن فاحشا
فكالمكره والا فلا قلت ان باعه الى المضارة في كره قطعا والا فلا كمن باع لمشتري
دوا وليس له من افتتن بها ونحوها قالوا ونهى صلعم عن بيع المضطر قلنا بمعنى المكره على
البيع اذ لتركه على وجوه والا لزم فيمن حبس ليقضي دينه ان لا يصح بيعه الثالث
الملك والولاية د س ولا تصرف العبد الا باذن مالكه لملكه منافعه ف س ع
ولا يملك لقوله تعالى لا نقدر على شئ ك ف س لملك اذ هو أحد ممي ملكت حاصل للامام
كالحر قلت علة الاصل الحرية مسئلة ومصح من الاهلها كما كان يتقل اه وهم
وان لم مكتوم ولو نكح ولم نكح توكيله فيه وكالنكاح والتسلم لا من طفلا لجهلهما
عقد عليه وقد نهى صلعم عن بيع الغرر سمك كبك في الاكمه لا من طن اعليه فيضع
فيما قد راه الا فيما يتنازع فساده كالفاكهة الرطبة قلت اكمعى بيع المجهالة حتى
ما يجبر وصف غير الرابع وجود المبيع في ملك لما سيأتي ولنهيه صلعم عن بيع الغرر
وهذا منه ي ومعنى الغرر التردد في وجوده قلت او امكان فبيد كبيع الطير في الهوى
او ما في الرحم فكالموجود فيصح بيعه الى من هو عليه الا ممن التسلم والتصرف
احماعا لعدم استقراره حتى ينفسخ ف س ولا يصح الى غير من هو عليه لنهيه صلعم عن بيع ما لم
يقبض و يصح الى من هو عليه قلت اهو كالقابض كلا فغيره الخامس كون المبيع طاهرا
البيع ليس بموقوف او نحو السادس صحة تملكه والثمن لقوله صلعم لملائه لا يقبل
الله منهم صرفا ولا عدلا الخبث السابع نفعه به عن المفسدات التي تقدمت

وستأتي فرع ومطلق النهي يقتضي الفساد الا لغرره قل ووقد من الحلاف في
ذلك ي وما سمي عنه لا قضاء خللا في العقد او المال أفسد كبيع الملاقيح
والملامسة وبيع وشرط الاشرط الخيار وان يدفع به المشتري والتأجيل
والوثيقة برهن او ضمين وعلى ان يأكل ونحو ذلك مسئلة وقد نهى صلعم عن
بيع الطعام المشتري قبل قبضه فيفسد البتي لا لنا نهيه في غير الطعام خلاف
شيء ونهى صلعم عن بيع الغرر كالطير في الهوى والحوت في الماء والمعقد بر طمستقبل
ونحوه وعن بيع الملامسة وهو بيع ما لا يراه بل بلمسه مع عدم الخيار للجهالة او على
انه متى لمسته فقد البيع ولا خيار او الفا الثوب على المبيع ثم لمسته اماد للعقد ولا
لفظ وعن بيع المنابذة للجهالة وهو قول البايع ما نبذته اليك فقد بعتكه منك او
نبذته اليك فلا خيار لك فيه او نبذ اليه انوا با او نحوها كحمات ايها ما اختاره
نفذ البيع فيه وعن بيع الحصاة وهو ان يقول اي ثوب نبذته بالحصاة فقد بعتكه
او فقد انقطع خيارك او بعتك من هذه الارض من هاهنا الى حيث تنتهي اليه الحصاة
وعن بيع حبل الحبلة م وهو سلم الحمل حتى تنتج الناقة او عبد بل بيع نتاج
النتاج فيفسد للجهالة او لكونه بيع معدوم وعن بيعتين في بيعة وشرطين وبيعة
رح وهما بيع سلعة بكذا نقدا او بكذا انسيئة ع بل بشرط ان لا يبيع المشتري
السلعة ولا يهبها وقيل بل شرط ان يبيعه بالثمن بيتا اخر وعن سلفا وبيع وهو
المسلم فيه قبل قبضه او مسئلة العينة وسكا او الكالي بالكالي قلت او بقتك
هذا على ان تقضيني كذا كما سبأتي وعن بيع المضامين وهي الحمل او ما الحمل اذ
كانوا يبيعون ما في بطن الناقة وما يضربه الحمل في عامه او عامه وبيع الملاقيح
وهي المضامين وعن بيع الحجر وهو المضامين وقد يطلق على المجهالة قلته والمزابنة
والثنيا وعن المزابنة وهي بيع الرطب قبل جذه بمثره تمرا لقوله صلعم قلا إذن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)